

الملخص التنفيذي

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018، المؤشرات الرئيسية التالية:-

1. بلغ عدد المنشآت الكلي 308,721 منشأة، شكّلت المنشآت العاملة منها ما نسبته 58.5% من إجمالي عدد المنشآت، تلاها المنشآت الخالية وشكّلت ما نسبته 23.1%، ثم منشآت النشاط المساند بما نسبته 8%، في حين بلغت نسبة المنشآت المتوقفة عن العمل وتحت التجهيز 7.2%، وبما نسبته 3.2% من المنشآت كانت عبارة عن منشآت وإدارات حكومية.
2. بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حوالي 181 ألف منشأة، توزعت بحسب التنظيم الاقتصادي بنسبة 89.5% مركز رئيسي بدون فروع، وبنسبة 2.6% مركز رئيسي له فروع، وبنسبة أقل من 1% فروع لا تمسك حسابات، مقابل ما نسبته 7.3% من المنشآت كانت فروع لا تمسك حسابات مستقلة وفروع شركات أجنبية غير عاملة ومكاتب إقليمية.
3. أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن عدد المنشآت العاملة بلغ 167,519 منشأة، وهي المنشآت التي تمثل وحدات إحصائية مستقلة تم استيفاء بيانات استمارة تعداد المنشآت لها بشكل كامل، وهي المراكز الرئيسية بدون فروع، والمراكز التي لديها فروع، والفروع التي تمسك حسابات مستقلة فقط.
4. أظهرت النتائج أن إقليم الوسط احتل المرتبة الأولى في عدد المنشآت العاملة بنسبة 68.3%، تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 22.9%، في حين بلغت نسبة المنشآت العاملة في إقليم الجنوب 8.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة.
5. أشارت النتائج إلى أن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأعلى في عدد المنشآت العاملة فيها بنسبة بلغت 44.7%، تلاها محافظة إربد بنسبة 15.6%، الزرقاء بنسبة 14.6%، البلقاء بنسبة 6.7%، الكرك 3.7%، المفرق بنسبة 3%، العقبة بنسبة 2.4%، مادبا بنسبة 2.3%، جرش 2.2%، عجلون 2.1%، معان 1.6%، ثم الطفيلة بنسبة 1.2%.
6. أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن 98.3% من المنشآت الاقتصادية تعمل في قطاعات التجارة الداخلية والخدمات والصناعة توزعت بنسب بلغت 56.1% للتجارة الداخلية، و29.3% للخدمات، و13% للصناعة، مقابل ما نسبته 1.7% من المنشآت تعمل في قطاعات النقل والتشييد والمالية والبنوك والتأمين.
7. احتلت المنشآت الفردية المرتبة الأولى بنسبة بلغت 89.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة بحسب الكيان القانوني، تلاها منشآت التضامن بنسبة بلغت 5.5%، ثم المنشآت ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 3.4%، في حين بلغت نسبة المنشآت للكيانات القانونية الأخرى 1.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة.

8. أظهرت النتائج أن المنشآت التي كيانها القانوني فردية أو تضامن شكّلت في قطاع الصناعة ما نسبته 94%، وشكّلت في قطاع الإنشاءات ما نسبته 77.9%، وشكّلت في قطاع التجارة ما نسبته 97.8%، في حين شكّلت في قطاع النقل 75.4%، و 91.6% لقطاع الخدمات، و 38.8% لقطاع المالية والتأمين.
9. أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 83.1% من المنشآت الاقتصادية العاملة رأسمالها المسجل أقل من 5 آلاف دينار، مقابل ما نسبته 10.7% من المنشآت تراوح رأسمالها ما بين 5 آلاف وأقل من 20 ألف دينار، وما نسبته 6.2% من المنشآت بلغ رأسمالها المسجل أكثر من 20 ألف دينار.
10. أظهرت النتائج أن المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التي يقل رأسمالها عن 10 آلاف دينار بلغت نسبتها 88.3%، مقابل ما نسبته 95.4% للمنشآت العاملة في قطاع التجارة، في حين بلغت نسبتها في قطاع الخدمات 91.5%.
11. أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 85.2% من المنشآت الاقتصادية العاملة تأسست خلال فترة ما بعد عام 2000، في حين أن المنشآت التي تأسست خلال الأعوام 1991 - 2000 بلغت نسبتها 9.6%، وفي المقابل بلغت نسبة المنشآت التي تأسست عام 1990 فما قبل 5.2% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة.
12. أظهرت نتائج تعداد المنشآت أن ما نسبته 83.4% من المنشآت العاملة في إقليم الوسط تأسست بعد عام 2000، في حين بلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في إقليم الشمال والتي تأسست خلال نفس الفترة 88.9%، مقابل ما نسبته 89.9% من المنشآت العاملة في إقليم الجنوب.
13. أظهرت النتائج أن المنشآت التي يعمل فيها 4 عاملين فأقل بلغت نسبتها 89.7% من إجمالي عدد المنشآت العاملة الكلي، في حين بلغت هذه النسبة للمنشآت التي يعمل فيها من 5 - 9 عاملين ما نسبته 6%، مقابل ما نسبته 4.3% للمنشآت التي يعمل فيها أكثر من 10 عاملين.
14. أشارت نتائج التعداد إلى أن ما نسبته 94.7% من المنشآت العاملة في إقليم الوسط توظف أقل من 10 عاملين، بينما بلغت هذه النسبة 98.1% في إقليم الشمال و 97.5% في إقليم الجنوب.
15. أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن المنشآت التي تحقق إيراداً سنوياً يقل عن 45 ألف دينار بلغت ما نسبته 83.7% من إجمالي عدد المنشآت العاملة، في حين بلغت المنشآت التي تحقق إيرادات سنوية من 45 - 90 ألف دينار ما نسبته 9.9%، مقابل ما نسبته 6.4% من المنشآت التي تحقق إيرادات تزيد عن 90 ألف دينار سنوياً.
16. أظهرت نتائج تعداد المنشآت أن ما نسبته 79.9% من المنشآت العاملة في إقليم الوسط تحقق إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار، في حين بلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في إقليم الشمال 92.9%، مقابل ما نسبته 88.9% من المنشآت العاملة في إقليم الجنوب.
17. أشارت النتائج بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى أن المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التي تحقق إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار بلغت ما نسبته 79.8% من المنشآت الصناعية، وبلغت

- هذه النسبة للمنشآت العاملة في قطاع التجارة 87.2%، وبلغت في قطاع الخدمات ما نسبته 80.6%، في المقابل بلغت النسبة في قطاع الإنشاءات 54.2%، وفي قطاع النقل بلغت النسبة 56.5%، وبلغت في قطاع المالية والتأمين ما نسبته 23.4%.
18. بلغ عدد المنشآت الفردية حسب نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية حوالي 150 ألف منشأة، تحقق منها ما نسبته 83.6% إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار، في حين بلغ عدد منشآت التضامن حوالي 9 آلاف منشأة تحقق منها إيرادات تقل عن 45 ألف دينار ما نسبته 55.3%، مقابل حوالي 8 آلاف منشأة من الكيانات القانونية الأخرى تحقق منها إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار ما نسبته 32.2%.
19. أشارت نتائج التعداد إلى أن ما نسبته 13.3% من المنشآت العاملة فقط تمسك سجلات محاسبية نظامية، مقابل 86.7% من إجمالي المنشآت العاملة لا تمسك سجلات محاسبية نظامية.
20. أشارت النتائج بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى أن ما نسبته 14.3% من المنشآت العاملة في قطاع الصناعة تمسك سجلات محاسبية، وبلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في قطاع التجارة 9.5%، وفي قطاع الخدمات 17.8%، وفي المقابل بلغت النسبة في قطاع الإنشاءات 44%، وفي قطاع النقل 46%، وبلغت في قطاع المالية والتأمين ما نسبته 87.1%.
21. أظهرت نتائج التعداد أن عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية قد بلغ حوالي 838 ألف شخص، شكّل العاملين الذكور منهم ما نسبته 76.9%، مقابل 23.1% من الإناث.
22. أظهرت النتائج أن إقليم الوسط احتل المرتبة الأولى في عدد العاملين الكلي في المنشآت الاقتصادية بنسبة بلغت 77.3%، تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 16.1%، في حين بلغت نسبة العاملين في المنشآت في إقليم الجنوب 6.6% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية.
23. أشارت النتائج إلى أن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأعلى في عدد العاملين في المنشآت العاملة بنسبة بلغت 62.2%، تلاها محافظة إربد بنسبة 12.7%، تلاها الزرقاء بنسبة 9.9%، ثم البلقاء بنسبة 4.3%، ثم العقبة بنسبة 3%، ثم الكرك بنسبة 2.1%. وبلغت في بقية المحافظات ما نسبته 5.8%.
24. أشارت النتائج إلى أن المعدل العام لعدد العاملين بلغ 5 أشخاص لكل منشأة، حيث بلغ هذا المعدل في إقليم الوسط 5.7 شخص، في حين بلغ في إقليم الشمال 3.5، وفي إقليم الجنوب 3.7 شخص.
25. أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن 34.3% من العاملين في المنشآت الاقتصادية يعملون في قطاع الخدمات، ويعمل ما نسبته 29.5% في قطاع الصناعة، و27.7% في قطاع التجارة، و3.6% في قطاع المالية والتأمين، و3.1% في قطاع النقل، و1.8% في قطاع التشييد.
26. بينت نتائج التعداد العام للمنشآت أن ما نسبته 76.1% من العاملين في المنشآت الصناعية من الذكور، بينما بلغت نسبة العاملين الذكور في قطاع التجارة 91.4%، وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات 65.5%، وفي قطاع التشييد 91.7%، وفي قطاع النقل 89.2%، في حين بلغت في قطاع المالية والتأمين 66.1%.

27. أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن إجمالي عدد العاملات الإناث قد بلغ حوالي 194 ألف، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الأعلى بنسبة بلغت 51.8% من إجمالي العاملات الإناث تلاه قطاع الصناعة بنسبة 30.5%، ثم قطاع التجارة بنسبة 10.3%، وبلغت في بقية القطاعات ما نسبته 7.4% من إجمالي العاملات الإناث في المنشآت الاقتصادية.

28. أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت إلى أن معدل العاملين في قطاع الصناعة بلغ 11.4 شخص لكل منشأة، وبلغ المعدل في قطاع التجارة 2.5 شخص، وفي قطاع الخدمات 5.8 شخص، وقطاع التشييد بمعدل 14 شخصاً، وفي قطاع النقل بلغ 19 شخصاً، و80.2 شخص في قطاع المالية والتأمين.

29. أظهرت نتائج التعداد أن عدد العاملين الأردنيين في المنشآت الاقتصادية العاملة قد بلغ حوالي 732 ألف شخص يشكلون ما نسبته 87.3% من إجمالي العاملين مقابل حوالي 106 آلاف شخص من غير الأردنيين يشكلون ما نسبته 12.7% من عدد العاملين الكلي في المنشآت الاقتصادية العاملة.

30. أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن نسبة العاملين الأردنيين في إقليم الوسط قد بلغت 90.9% من إجمالي العاملين في إقليم الوسط، وبلغت نسبة العاملين الأردنيين في إقليم الشمال ما نسبته 76.6%، في حين بلغت نسبة العاملين الأردنيين في إقليم الجنوب 71.7%.

31. بينت نتائج التعداد العام للمنشآت أن ما نسبته 71.6% من العاملين في المنشآت الصناعية كانوا من الأردنيين، وبلغت نسبة العاملين الأردنيين في قطاع التجارة 93.3%، وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات 94%، وفي قطاع التشييد بلغت 84.6%، وفي قطاع النقل بلغت 97.3%، في حين بلغت في قطاع المالية والتأمين 99.6%.

32. أظهرت نتائج التعداد أن عدد العاملين بأجر في المنشآت الاقتصادية العاملة قد بلغ حوالي 712 ألف شخص يشكلون ما نسبته 84.9%، مقابل حوالي 126 ألف شخص يعملون بدون أجر يشكلون ما نسبته 15.1% من عدد العاملين الكلي في المنشآت الاقتصادية العاملة.

33. أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن ما نسبته 93.5% من العاملين في المنشآت الصناعية يعملون بأجر، وبلغت نسبة العاملين بأجر في قطاع التجارة 68.8%، وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات 87.6% وفي قطاع التشييد بلغت 94.9%، وفي قطاع النقل 96.4%، وفي قطاع المالية والتأمين 99.5%.

34. أظهرت نتائج التعداد أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة العاصمة بلغ حوالي 75 ألف منشأة، واحتل لواء القصبه فيها ما نسبته 27.8% من المنشآت، تلاه لواء ماركا بنسبة بلغت 19%، ولواء الجامعة بنسبة 18.2%، ولواء القويسمة بنسبة 15.6%، ولواء وادي السير بنسبة 11.8%، ثم لواء سحاب بنسبة 4%، في حين بلغت النسبة في بقية الألوية في محافظة العاصمة 3.7% من إجمالي المنشآت العاملة في العاصمة عمان.

35. أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن أقل من 1% من المنشآت الاقتصادية العاملة تستخدم التجارة الإلكترونية في معاملاتها.
36. أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية أن ما نسبته 3.2% من المنشآت الاقتصادية العاملة تتعامل مع بوابة الحكومة الإلكترونية.

منهجية التعداد العام للمنشآت
الاقتصادية 2018

1. المقدمة

يعتبر قانون الإحصاءات العامة رقم 12 لسنة 2012 السند القانوني لإجراء التعداد، إذ نص القانون على إجراء تعداد عام كل عشر سنوات على الأكثر في الموعد الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في مجالات المساكن والسكان، والزراعة، والصناعة، والمنشآت، وأي مجال آخر يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير، وعليه وبموجب قرار مجلس الوزراء بكتاب الرئاسة الجلية رقم 31284/1/11/32 تاريخ 2017/7/10 والمتضمن الموافقة على إجراء التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018، وعليه نفذت دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للمنشآت الاقتصادية.

ويعرف التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، بأنه العملية الكلية لجمع وتجهيز وتبويب وتحليل ونشر بيانات رقمية شمولية تتعلق بالبيانات التعريفية والاقتصادية المختلفة لجميع المنشآت في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، دونما حذف أو تكرار خلال فترة العد. حيث تتضمن عمليات العد جمع بيانات حول مختلف المنشآت الاقتصادية في جميع مناطق المملكة وتغطية جميع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المنشآت وتبويبها ونشرها حسب المتغيرات المختلفة التي تم جمع البيانات حولها.

2. أهداف التعداد

يهدف تعداد المنشآت الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- توفير تبويات تفصيلية عن المنشآت الاقتصادية من حيث توزيعها الجغرافي، فئات العمالة، التنظيم الاقتصادي، حجم رأس المال، فئة الإيرادات، الكيان القانوني وغيرها.
- إعطاء صورة واضحة عن النشاط الاقتصادي الذي تزاوله المنشأة والتعرف على مقومات هذا النشاط.
- توفير بيانات حول حجم المنشآت في كل نشاط اقتصادي.
- توفير أطر إحصائية اقتصادية محدثة لغايات تنفيذ المسوحات والدراسات الاقتصادية المختلفة خلال السنوات القادمة.
- تلبية احتياجات القطاعين العام والخاص والباحثين والمخططين ورسمي السياسات من البيانات الاقتصادية.

3. تعدادات المنشآت الاقتصادية السابقة

يعتبر تعداد المنشآت الاقتصادية 2018 التعداد الرابع الذي تنفذه دائرة الإحصاءات العامة، حيث نفذت الدائرة ثلاثة تعدادات اقتصادية، أولها كان في عام 1999، حيث وفر معلومات عامة عن الوضع العام للمنشآت الاقتصادية في المملكة. بينما نفذ التعداد الثاني في عام 2006. وتم تنفيذ التعداد الثالث في عام

2011 واستخدم فيه لأول مرة التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التعديل الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة.

4. منهجية التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018

نظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية وانتشار المنشآت الاقتصادية في مختلف المناطق والأحياء السكنية وغير السكنية، وحرصاً على ضمان تغطية أشمل وأوسع لهذه المنشآت فقد تم زيارة جميع المباني والسؤال عن المنشآت الاقتصادية المنظمة واستيفاء بيانات الاستثمار حولها في جميع مناطق المملكة لتلبية الاحتياجات الوطنية والدولية من البيانات، بالتالي فقد غطى هذا التعداد بيانات تفصيلية عن المنشآت المنظمة والعاملة في القطاع الخاص.

1.4 شمولية تعداد المنشآت

غطى هذا التعداد جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة في كافة الأنشطة الاقتصادية بشكل شامل، وتم تبويبها وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التعديل الرابع (ISIC 4) الصادر عن الأمم المتحدة وهذه الأنشطة هي:-

- التعدين واستغلال المحاجر
- الصناعات التحويلية
- إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
- إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها
- التشييد
- تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- النقل والتخزين
- أنشطة خدمات الإقامة والطعام
- المعلومات والاتصالات
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
- الأنشطة العقارية
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- التعليم
- الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
- الفنون والترفيه والتسلية
- أنشطة الخدمات الأخرى
- أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية

وتم استثناء ما يلي:-

- المنشآت الزراعية
- منشآت الإدارة العامة
- المنشآت العسكرية
- السفارات والقنصليات الدبلوماسية

2.4 آلية جمع البيانات واستخدام الأنظمة الإلكترونية

تم تنفيذ التعداد من خلال إجراء المقابلة الشخصية، وتميز هذا التعداد عن تعدادات المنشآت السابقة بأسلوب جمع البيانات، حيث وظفت الدائرة أحدث وسائل التكنولوجيا في هذا التعداد، فقد نفذته الدائرة باستخدام الأجهزة اللوحية (Tablets) في كافة مراحله، مستفيدة من البنية التحتية، والخبرات الذاتية لكوادر الدائرة، والتي تم اكتسابها من التجربة الناجحة للدائرة في تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن 2015 إلكترونياً وبكافة مراحله أيضاً. ولهذا الغرض تم تطوير عدة أنظمة برمجية على النحو التالي:-

- **نظام جمع البيانات:** حيث تم تطوير استمارة عد إلكترونية، تم خلالها إدخال البيانات مباشرة من قبل الباحث على الأجهزة اللوحية في الميدان، حيث يتضمن هذا النظام آلية تدقيق مباشرة أثناء عملية الإدخال، وبذلك اختصرت هذه الآلية عمليات التدقيق، والتميز، والإدخال المتبعة في الأسلوب الورقي، إضافة إلى أن هذه الآلية تعزز الحفاظ على سرية البيانات.
- **نظام الخرائط الجغرافية:** قام قسم نظم المعلومات الجغرافية باستخراج جميع خرائط بلوكات المملكة إلكترونياً، من واقع التعداد السكاني 2015، وتحميل هذه الخرائط على أجهزة العد حسب المهام المسندة لكل باحث، الأمر الذي مكن الباحثين والمراقبين من الاستدلال على مناطق عملهم بشكل أكثر دقة، إضافة إلى ضبط جودة البيانات من خلال إغلاق برنامج الإدخال فور مغادرة الباحث منطقة عمله.
- **نظام إدارة العمل الميداني:** تم تطوير نظام خاص بإدارة العمل الميداني لتمكين العاملين في الميدان من إسناد المهام للباحثين في مراكز العد بشكل إلكتروني، كما اشتمل هذا النظام على جميع التقارير التي مكنت الإدارة الميدانية من متابعة الإنجاز بشكل لحظي.
- **نظام الاعتماد والمراجعة:** مكن هذا النظام الفنيين في مركز الدائرة من الاطلاع على البيانات المدخلة من قبل الباحثين أولاً بأول، بحيث تم اعتماد الاستمارات الصحيحة وإعادة الخاطئة الى الميدان إلكترونياً لتتم مراجعتها وتصويب الأخطاء من قبل الباحث أو إعادة زيارة المدلي بالمعلومات للتأكد من دقة البيانات.
- **نظام التقارير والنتائج:** وفر النظام جميع التقارير اللازمة للإطلاع على المؤشرات الرئيسية لبيانات التعداد أولاً بأول، وذلك لأغراض إجراء عمليات التدقيق والمتابعة بشكل فوري.

- **نظام الترميز:** مكن هذا النظام الفنيين في مركز الدائرة من دراسة وتدقيق الأنشطة الاقتصادية التي تم وصفها ميدانياً، ومن ثم ترميزها إلكترونياً حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التعديل الرابع (ISIC 4) واعتماد الاستثمارات الصحيحة بشكل نهائي.
- **نظام العد البعدي والمسائي:** مكن هذا النظام الإدارة الفنية للتعداد من اختيار عدد من البلوكات وإعادة زيارتها للتأكد من تحقيق نسب تغطية عالية. وساعد البرنامج المسائي على إمكانية إعادة زيارة المنشآت غير المكتملة بياناتها عدة مرات لاستكمال البيانات الناقصة ومتابعة المواعيد المسائية.
- **نظام تناقل البيانات:** زودت الأجهزة اللوحية بشرائح اتصال خلوية، متصلة مباشرة مع الخادم الرئيسي في مركز الدائرة بشكل آمن ويضمن سرية البيانات. وقد مكن هذا النظام الباحثين من إجراء عملية تناقل للبيانات من كافة الأجهزة اللوحية في المملكة إلى الخادم الرئيسي فور انتهاء جمع البيانات، وتحميل المهام الجديدة المسندة للباحث، إضافة لأية تحديثات تطراً على برنامج العد.

3.4 مزايا تنفيذ التعداد إلكترونياً:-

1. النقل الفوري للبيانات من الميدان إلى مركز البيانات في الدائرة.
2. تطبيق ضوابط ومعايير للجودة الشاملة للإجراءات والبيانات.
3. إدارة وضبط العمل الميداني من خلال أدوات فاعلة مثل أنظمة الخرائط والتتبع الإلكتروني.
4. ضمان سرية وأمن البيانات في جميع مراحل العمل من جمع ونقل ومعالجة وتخزين ونشر.
5. استخراج النتائج أولاً بأول وصولاً للنتائج النهائية.

5. مراحل تنفيذ التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018

1.5 مرحلة التخطيط والتحضير

وقد تم في هذه المرحلة ما يلي:-

- إصدار قرار من مجلس الوزراء الموقر بإجراء التعداد العام للمنشآت الاقتصادية.
- إعداد الهيكل التنظيمي لتعداد المنشآت، وتشكيل لجان التعداد، مثل اللجنة الفنية، واللجنة الإدارية والمالية، واللجنة الإعلامية، إضافة إلى اللجان الفرعية الأخرى مثل لجنة تنسيبات الإنفاق، واللجان التنسيقية في المحافظات، وتحديد مهام كل منها، حيث مثلت جميع المؤسسات الرسمية المعنية ضمن هذه اللجان.

- إعداد خطط التعداد المختلفة، وتحديد متطلبات ومستلزمات كل مرحلة، ونوعية وأعداد العاملين حسب المستويات المطلوبة، وإعداد برامج تدريبهم ومستلزماتها وتنفيذها. كذلك وضع الجداول الزمنية لمراحل التعداد، الذي يتضمن تاريخ بدء وانتهاء كل مرحلة من المراحل، وفعاليات وأنشطة التعداد ضمن كل مرحلة.
- تجهيز مكاتب إقليمية ومكاتب ميدانية، للإشراف على سير العمل الميداني في مختلف مناطق العد. وتوفير اللوازم، المعدات، السيارات، القرطاسية، المكاتب، وأجهزة الحاسوب اللازمة وغيرها.
- تحضير الخرائط الإلكترونية المتضمنة البلوكات والمباني والتي أعدت لأغراض التعداد العام للسكان والمساكن 2015، من قبل قسم الخرائط الجغرافية في الدائرة.
- إعداد واعتماد جداول مخرجات التعداد التي تلبى احتياجات المستخدمين، وإعداد جداول تحليلية خاصة بالحاسب الآلي.
- وضع قواعد التدقيق وتعليمات تعبئة الاستمارات من قبل الفنيين ذوي الخبرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي سيغطيها التعداد، وإعداد كتيب التعليمات، وجداول الترميز، وكافة وثائق التعداد، وتسليمها مع الإستمارة لفريق البرمجة ليصار إلى تحويلها إلكترونياً، وإعداد برامج إدارة العمل الميداني، وتقارير المتابعة الفورية.
- اتخاذ الإجراءات المتعلقة باستخدام الأجهزة اللوحية والبرمجيات اللازمة لها واستلام هذه الأجهزة، والتأكد من سلامتها الفنية بالتعاون مع قسم الدعم الفني في الدائرة.
- فحص وتجريب البرنامج من قبل الفنيين، وإدخال مجموعة من الأمثلة العملية على الأجهزة اللوحية والتأكد من فعالية كافة قواعد التدقيق، ومرونة استخدام البرنامج، ومن ثم تزويد المبرمجين بالملاحظات والمشاكل، وإيجاد الحلول المناسبة بالتعاون ما بين الفنيين الاقتصاديين والمبرمجين.
- إجراء العد التجريبي لاختبار مرحلة العد للتأكد من الجاهزية الإلكترونية والفنية والميدانية. قامت مجموعة من الفرق الميدانية بإجراء عد تجريبي في محافظة الزرقاء (المنطقة الحرة)، واستمرت هذه العملية لمدة 14 يوماً، وقد استهدفت عملية العد التجريبي ما يلي:-
 1. اختبار إستمارة التعداد من حيث ترابط الأسئلة وقواعد التدقيق الإلكترونية.
 2. تقدير الوقت اللازم لاستيفاء البيانات.
 3. تقدير أعداد الكوادر الميدانية اللازمة لمرحلة العد الفعلي.
 4. اختبار استخدام منظومة تعداد المنشآت الإلكترونية من أجهزة والتناقل الإلكتروني للبيانات.

اكتسب العاملون في مرحلة العد التجريبي خبرة جيدة في تعبئة إستمارة التعداد باستخدام الأجهزة اللوحية والتعرف على المشكلات الميدانية وأسلوب حلها، واستناداً إلى نتائج مرحلة العد التجريبي فقد تم إجراء التعديلات اللازمة على إستمارة التعداد الإلكترونية وبعض بنودها.

- البدء بتنفيذ الحملة الإعلامية، وإصدار مسابقة لتصميم شعار تعداد المنشآت 2018 واعتماده، وإقرار بروشور تعداد المنشآت الاقتصادية.

2.5 مرحلة التنفيذ الفعلي للتعداد

وقد اشتملت هذه المرحلة على ما يلي :-

- تدريب الكوادر الميدانية وتوزيعها حسب مناطق العمل، حيث يعتبر تدريب العاملين في التعداد مسألة رئيسية تتطلب الكثير من الجهد والإعداد نظراً لضخامة أعداد المشاركين من جهة، والتأكد من بناء قدرات الباحثين لتنفيذ عمليات العد. حيث أعدت خطة اشتملت على مرحلتين: الأولى لتدريب فريق المفتشين والمشرفين نظرياً وعملياً من خلال تنفيذ التجربة القبلية، والثانية لتدريب الفرق العاملة في مرحلة العد الفعلي من خلال زيارة المباني والمنشآت.

- عقدت الدورة التدريبية الأولى لمدة أسبوعين اعتباراً من بداية شهر تشرين الأول لفريق الدعم الفني البالغ عددهم 20 موظفاً تم تعيينهم على حساب المشاريع المؤقتة، وتم تدريبهم من قبل كادر الدعم الفني في الدائرة على مواضيع تحميل البرامج وصيانة الأجهزة وتعريفهم بواجباتهم المختلفة أثناء العد، أما الدورة الثانية فقد عقدت لمدة أسبوع خلال شهر تشرين الأول في ثلاثة مراكز تم اختيارها في الأقاليم في مدن عمان وإربد والكرك، وقام خلالها المدربين بتدريب المراقبين والباحثين وموظفي الدعم الفني والبالغ عددهم حوالي 300 موظف تم تعيينهم على حساب المشاريع المؤقتة.

- شمل البرنامج التدريبي التعريف بأهداف التعداد، ومنهجية جمع البيانات، والتعاريف والمصطلحات، وأسلوب تعبئة إستمارة التعداد، وتعريف المشاركين من مختلف المستويات بواجباتهم ومسؤولياتهم ضمن المهام المنوطة بكل منهم، إضافة إلى تدريبهم على استخدام أجهزة التابلت والتعامل معها فنياً وتقنياً.

- تكثيف الحملة الإعلامية: تم إعداد خطة للحملة الإعلامية للتعداد وتشكيل لجنة معنية بالأمر وتوزيع الأدوار بحيث تغطي مختلف الجوانب الإعلامية والتي تحقق هدف الحملة وحسب مراحل التنفيذ، حيث تم عمل لقاءات صحفية لعطوفة المدير العام/ المدير الوطني لتعداد المنشآت. وتزويد الأجهزة الإعلامية برسائل إعلامية لعرضها. وإعداد ثلاثة تقارير اخبارية في الأقاليم الثلاث تم بثها خلال النشرات الإخبارية اليومية.

3.5 مرحلة جمع البيانات

نفذت عملية جمع البيانات خلال النصف الثاني من شهر تشرين الأول من قبل الكوادر الإدارية والفنية والميدانية فقد تم تشكيل الهيكل الوظيفي المتعلق بمرحلة جمع البيانات على النحو التالي:-

- المدير العام للإحصاءات العامة (المدير الوطني للتعداد)
- المدير التنفيذي للتعداد (مدير مديرية الإحصاءات الاقتصادية)
- المدير الفني للتعداد
- المدير الإداري للتعداد
- المدير المالي للتعداد
- مدير تكنولوجيا المعلومات
- المدير الميداني للتعداد
- مساعد المدير الفني للتعداد
- مساعد المدير الإداري للتعداد

وتضمنت الكوادر الميدانية الوظائف والمهام كما يلي:

- المنسق: هو الشخص المسؤول عن تنفيذ التعداد في محافظة أو أكثر، ويشرف على جميع العاملين في هذه المنطقة، ويتفرغ فيها لعملية التعداد تفرغاً كاملاً، وقد تم اختياره من بين العناصر القيادية ذات الخبرة الجيدة بالمنطقة التي يشرف عليها.
- المفتش: وهو المسؤول عن تنفيذ التعداد في جزء من منطقة عمل المنسق، ويشرف على جميع العاملين في هذه المنطقة.
- المراقب: هو المسؤول عن تنفيذ التعداد في جزء من منطقة عمل المفتش والتي قد تكون مدينة أو قرية أو مجموعة بلوكات في مدينة، ويشرف على مجموعة من الباحثين.
- الباحث/ العداد: يكون مسؤولاً عن العمل في منطقة عد معينة توكل إليه من قبل المراقب ويتفرغ الباحث فيها لعملية التعداد تفرغاً كاملاً.
- الدعم الفني: يكون مسؤولاً عن صيانة الأجهزة وإدامة عملها في مراكز العد وإصلاح الأعطال والتواصل مع فريق المبرمجين لحل المشاكل وضمان تناقل البيانات بشكل سليم.

4.5 مرحلة استخراج وتحليل النتائج

- التدقيق المكتبي (الاعتماد)

اشتملت مرحلة الاعتماد المكتبي على تدقيق الاستثمارات المكتملة ميدانياً واعتمادها. وتم التركيز في هذه المرحلة على تدقيق وصف النشاط الاقتصادي بحيث يكون مفصلاً ليتمكن المرزومون المختصون لاحقاً بتحديد النشاط الاقتصادي للمنشآت وترميزه.

- الترميز

يقصد به وضع رموز رقمية للبيانات الوصفية بحيث يسهل التعامل معها، وذلك بالاعتماد على دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4) لترميز النشاط الاقتصادي.

- تبويب النتائج ونشرها

بعد الإنتهاء من جميع عمليات التجهيز المكتبي والإلكتروني تمت المباشرة باستخراج الجداول والتي تمثل النتائج النهائية باستخدام البرامج الحديثة المتوفرة لدى الدائرة.

وقد تم تدقيق جداول النتائج بحيث تكون صحيحة خالية من الأخطاء من حيث الشكل والمضمون. وقد تطلب ذلك إجراء التدقيق الشكلي والصيغة الصحيحة للعناوين والمفاهيم المستخدمة وترجمتها، بالإضافة إلى تدقيق كافة البيانات الواردة في كل جدول حسب تفصيلاتها ومواصفاتها واتساقها داخل الجدول الواحد وأيضاً مع الجداول الأخرى. وقد تلى ذلك إعداد التقرير النهائي الذي اشتمل على تبويب النتائج والمنهجية التي تمت في هذا التعداد.

6. جودة البيانات

شارك قسم الجودة في تعداد المنشآت في مراحله الأولى لضمان سلامة سير العمليات والإجراءات التي تضمن الحصول على بيانات سليمة ذات جودة عالية، حيث تم تطبيق مبادئ الجودة الدولية المعمول بها عالمياً على كل المراحل منذ انطلاق العمليات ووضع المادة العلمية ومناقشتها مع المعنيين وتوثيق الأسئلة والإجابات والنقاشات التي تمت، وعمليات تدريب المدربين ورصد الدورة كاملة والتي من خلالها تم الإتفاق على مفاهيم موحدة للتدريب. وأجريت التقييمات والإختبارات لكل هذه العمليات.

كما تمت عمليات التدريب بمشاركة قسم الجودة والتي رصد فيها البيئة التدريبية كاملة من حيث تقييم المدربين والمتدربين وقياس مدى فهم المتدربين للمادة وتفاعلهم داخل القاعة التدريبية وتجريب الاستمارة إلكترونياً ورصد وتوثيق الملاحظات وكتابتها في تقرير مفصل يرفع للإدارة العليا بشكل يومي وإرفاق نتائج التقييم والإختبارات التي تجرى للمتدربين بالتعاون مع القائمين على التدريب.

تم مرافقة الفرق الميدانية في عملية التجربة القبلية للإستمارة الإلكترونية والتأكد من فاعلية البرنامج والعمل على تجميع الملاحظات والبنود الخاصة بهذه العملية وإجراء أكثر من إختبار لهذه الإستمارة من قبل فريق الجودة في الميدان والبدء في خطة قسم الجودة قبل مرحلة التنفيذ، كما رافقت فرق الجودة العملية وأجرت عمليات العد البعدي والتأكد من سلامة البيانات المستوفاة ورصد كافة الملاحظات التي تستجد ومعالجتها مع المعنيين.

7. المصطلحات والتعاريف:

● **التجمع السكاني:** هو المكان الذي يقيم فيه السكان كأفراد أو كجماعات في مباني ومساكن ثابتة أو متحركة. وقد يكون التجمع مركزاً لممارسة نشاط اقتصادي واحد أو أكثر. وتختلف التجمعات السكانية اختلافاً كبيراً من حيث حجم السكان. وعادة ما يحمل التجمع السكاني اسماً يميزه عن التجمعات الأخرى. ويتكون التجمع السكاني من بلوك واحد أو أكثر. وقد تم حزم الحدود الخارجية للتجمع إلكترونياً (حسب التعداد العام للسكان والمساكن 2015) بالإضافة إلى إشارات حزم خاصة تميزه عن التجمعات السكانية المجاورة.

● **البلوك:** هو مجموعة من المباني تكون تجمعا سكانياً أو جزءاً من تجمع سكاني له حدود اصطناعية كالشوارع المعبدة وغير المعبدة والدخلات والممرات والادراج وأعمدة الكهرباء والهاتف وسكة الحديد... الخ. أو حدود طبيعية كالجبال والأنهار والأودية، يمكن التعرف عليها على الطبيعة بسهولة. وقد وضع حول حدود كل بلوك علامات مميزة تبين حدوده الخارجية وتحمل رقماً يميزه عن البلوكات المجاورة، بالإضافة إلى الحزم الإلكترونية.

● **المبنى:** هو كل مشيد قائم بذاته مثبت على اليابسة او الماء بصفة دائمة أو مؤقتة ومكون من أي مادة كانت، يتكون من طابق واحد أو أكثر وله سقف، ويستخدم لسكن الأدميين أو لممارسة العمل أو العبادة أو التسلية، وله باب (مدخل) أو أكثر يؤدي من طريق عام أو خاص إلى جميع أو غالبية مشتملاته. وتعتبر ملحقات المبنى مثل (الكراج، دورة المياه) من توابع المبنى الأساسي وليست مبان مستقلة. ولا يعتبر مبنى كل ما هو مهجور، وليست مبان كل من مظلات مواقف الباصات والجسور وأكشاك الكهرباء.

● **منطقة تواجد المنشأة:** هو مكان تواجد المنشأة وقت العد والمناطق المقصودة هي:-

- **المنطقة الحرة العامة:** هي عبارة عن جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل، يخصص لغايات تخزين السلع وممارسة الأنشطة الاقتصادية ويعتبر خارج النطاق الجمركي، وتعامل السلع والأنشطة الاقتصادية داخله على أنها خارج المملكة.

- **المناطق الحرة الخاصة:** هي مناطق يطبق عليها تعريف المناطق الحرة العامة، ويشرف على إدارتها والاستثمار فيها أصحاب أو مؤسسي هذه المناطق من القطاع الخاص، ويتم إنشاؤها بموافقة هيئة الاستثمار بناءً على تنسيب مجلس إدارة مجموعة المناطق الحرة والتنمية.

- **المناطق التنموية الأردنية:** تعمل المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية مطوراً رئيسياً للمناطق التنموية (منطقة البحر الميت التنموية، ومنطقة عجلون) التي تعود ملكيتهما للحكومة الأردنية.

- **المناطق التنموية الصناعية:** هي مناطق تخضع لشركة المدن الصناعية الأردنية، والتي تقوم على إنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية على نطاق يشمل كافة محافظات المملكة بالمفهوم الشمولي لهذه المدن والذي يمزج ما بين توفير الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق واتصالات وخدمات مساندة تمثل الداعم الرئيسي للعمليات الإنتاجية الصناعية وتنويعها لتشمل الخدمات المالية البنكية والجمركية والصحية والأمنية وغيرها، الأمر الذي ساعد على نجاح الشركة وتحقيق أهدافها في البناء والنماء والتوسع الأفقي والعمودي في مشاريعها المختلفة.

- **المناطق الاعتيادية:** وهي المناطق التي لا تكون ضمن ما ورد أعلاه أي المناطق التي تتواجد فيها المنشآت داخل التجمعات السكانية المعتادة.

● **صفة إشغال المبنى:** تكون صفة اشغال المبنى إحدى الحالات التالية:-

1. **للعمل:** إذا كان المبنى مستغلاً من قبل منشأة أو أكثر من أجل ممارسة نشاط اقتصادي فقط.

2. **للعمل والسكن:** إذا كان جزءاً من المبنى مستغلاً لممارسة أنشطة اقتصادية، والجزء الآخر للسكن.

3. **للسكن:** إذا كان المبنى مستغلاً للسكن فقط.

4. **تحت الإنشاء:** هو المبنى الذي يكون في مرحلة البناء والتشييد ولم يكتمل إنشاؤه بحيث لا يصلح بوضعه الحالي للسكن أو للعمل.

5. **مستودع للتخزين:** أن المبنى بكامله مخصص لتخزين السلع أو البضائع شريطة عدم وجود عاملين فيه أو ممارسة أي نشاط اقتصادي، ولا يدخل ضمن "مستودع للتخزين" مخامر الموز أو مخازن التبريد مقابل أجر، حيث تعتبر للعمل.

6. **مزرعة منظمة:** لا تعتبر من ضمن المنشآت التي يغطيها هذا التعداد. ويقصد بالمزارع المنظمة هنا تربية الحيوانات وتسمينها لإنتاج الألبان وصغارها، وكذلك تربية الدواجن والطيور لإنتاج

البيض واللحوم. كما أن مشاتل إنتاج غراس الأشجار لا تدخل ضمن المنشآت التي يغطيها هذا التعداد.

7. **السفارات:** السفارات الأجنبية المتواجدة في المملكة وتشمل أيضا القنصليات والهيئات الدبلوماسية. وهذه لا يغطيها هذا التعداد و يستثنى منها المنشآت.

8. **دور العبادة والدواوين:** وهي المساجد والكنائس والدواوين التابعة لبعض العائلات.

9. **خالي:** يعتبر المبنى خالياً إذا كان خالياً بالكامل ولم تستغل أي وحدة من وحداته، أما إذا كانت إحدى وحداته على الأقل مستغلة سواء للعمل أو للسكن أو كليهما معاً، فتنطبق عليه في هذه الحالة صفة الإشغال المناسبة. أما إذا كان المبنى بالكامل مهياً لأن يكون منشأة مثل (مصنع، مدرسة... الخ) فيعتبر للعمل وتستوفي بيانات عنه في إستمارة التعداد.

● **الوحدة الاحصائية (المنشأة):** يعرف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة المنشأة بأنها مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويمارس فيه نشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد) أو يعود فيه النشاط الإنتاجي الرئيسي بمعظم القيمة المضافة، مع إمكانية وجود واحد أو أكثر من الأنشطة الثانوية على أن تكون الأنشطة الثانوية على نطاق صغير بالمقارنة بالنشاط الرئيسي.

● **حالة المنشأة:** هو الوضع الذي تكون عليه المنشأة وقت الزيارة من حيث مزاوله النشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز الحالات التي تكون عليها المنشأة على النحو التالي:-

1. **عاملة:** أي أن المنشأة قائمة وتمارس نشاطها سواء كانت تعمل في مرحلة تجريبية أو دائمة، أو كانت متوقفة بشكل مؤقت وقت الزيارة لسبب طارئ مثل الوفاة أو الصلاة أو انتظار وصول البضاعة أو عمل صيانة، وفي هذه الحالة تسجل على أنها عاملة وتعطى رقماً متسلسلاً في البلوك.

2. **متوقفة عن العمل:** أي أن المنشأة وجدت متوقفة عن العمل لأي سبب على أن لا يكون التوقف بسبب حالة طارئة مثل الوفاة أو السفر المؤقت أو انتظار وصول البضاعة، وبهذا فإن المنشأة التي تعتبر متوقفة عن العمل تشمل حالة إغلاق المنشأة بشكل دائم وعدم ممارسة النشاط، أو أن تكون المنشأة معروضة للبيع أو تحت التصفية.

3. **تحت التجهيز:** تعني حالة "تحت التجهيز" أن هناك منشأة سوف تقوم في هذا المكان وأن المالك يقوم بتجهيز المكان وإعداده لممارسة العمل مثل تثبيت الآلات وتجهيز الديكور وإحضار البضائع وتركيب التثبيتات.

4. **إدارة حكومية:** تعني حالة الإدارة الحكومية المباني التابعة للمنشآت الحكومية ومن الأمثلة عليها مباني الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفروعها وكذلك المدارس الحكومية والمراكز الصحية وغيرها.

5. **وحدة نشاط مساند:** تعني حالة "وحدة نشاط مساند" أن الوحدة تستخدم لدعم نشاط منشأة أخرى وأنه لا يتم التعامل مع الزبائن أو العملاء من خلال هذه الوحدة، وأنها عبارة عن مكان يتم فيه ممارسة نشاط اقتصادي مساند بحيث يخدم المنشأة التابع لها. وتعتبر المستودعات والمخازن من الأمثلة على وحدة النشاط المساند.

6. **خالية:** يعني ذلك أن المكان مخصص لمنشأة ولكن في وقت الزيارة وجد هذا المكان خالياً ولا يوجد فيه منشأة.

● **التنظيم الاقتصادي للمنشأة:** هو وصف للمنشأة، ويكون واحداً مما يلي:-

1. **مركز رئيسي ليس له فروع:** وهي أن تكون المنشأة مستقلة بحيث لا يوجد منشآت تابعة لها وليست تابعة لمنشأة أخرى.

2. **مركز رئيسي له فروع:** وهي منشأة يتبعها فرع أو أكثر، وفي الغالب تكون إدارة المنشأة في المركز الرئيسي.

3. **فرع يمسك حسابات مستقلة:** وهي منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً مماثلاً أو مكماً لنشاط المنشأة الأم ولكنها تملك حسابات مستقلة عن حسابات المنشأة الأم.

4. **فرع لا يمسك حسابات مستقلة:** وهي منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً مماثلاً أو مكماً لنشاط المنشأة الأم ولكنها لا تملك حسابات مستقلة عن حسابات المنشأة الأم وتدرج بياناتها المالية والإدارية ضمن حسابات المركز الرئيسي أو المنشأة الأم.

5. **فرع شركة أجنبية غير عامل/ مكتب إقليمي لشركة أجنبية:** يكون هذا الفرع ممثلاً لشركة أجنبية موجودة خارج المملكة ويكون عمله هو تنسيق عمل الشركة في الخارج. لا تستوفى له إستمارة ويتم الانتقال إلى المنشأة التالية.

● **النشاط الاقتصادي الرئيسي:** هو عبارة عن وصف العمل الرئيسي الذي تمارسه المنشأة بأكبر تفصيل ممكن بما يمكن من استبدال هذا الوصف برمز من رموز النشاط الاقتصادي للتصنيف الدولي للأنشطة (ISIC4) وعلى مستوى الحد الرابع وقد تمارس المنشأة أكثر من نشاط اقتصادي واحد دون إمكانية فصل هذه الأنشطة عن بعضها، ففي هذه الحالة يسجل النشاط الذي يحقق أكبر إيراد للمنشأة.

● **الأنشطة الاقتصادية الثانوية:** وهي عبارة عن وصف للأنشطة الثانوية (إن وجدت) التي تمارسها المنشأة إلى جانب نشاطها الرئيسي.

● **الكيان القانوني للمنشأة:** هو الوضع القانوني للملكية رأسمال المنشآت التي تهدف إلى الربح والذي حدده قانون الشركات الأردني المعمول به لدى وزارة الصناعة والتجارة، ويمكن تحديد حالات الوضع القانوني على النحو التالي:-

1. **منشأة فردية:** وهي المنشأة التي يمتلك رأسمالها شخص طبيعي واحد.

2. **شركة تضامن:** تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن عشرين إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة الإرث وهي مسجلة بعقد رسمي ويسمى كل شريك في هذه الشركة متضامن أي ضامن لغيره من الشركاء ومتضامن معهم، وكل من هؤلاء الشركاء مسؤول عن التزامات الشركة المالية مسؤولية مطلقة في حدود حصته في الشركة بالإضافة إلى ممتلكاته الخاصة.

3. **شركة التوصية البسيطة:** تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء:- (1) الشركاء المتضامنون (2) الشركاء الموصون ويعامل الشركاء المتضامنون كما في شركة التضامن، أما الشركاء الموصون فيشاركون في رأسمال الشركة دون أن يحق لهم إدارة الشركة أو ممارسة أعمالها ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأسمال الشركة.

4. **شركة ذات مسؤولية محدودة:** تتألف هذه الشركة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين شخصاً وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأسمالها.

5. **شركة مساهمة خاصة:** تتألف الشركة المساهمة الخاصة من شخصين أو أكثر ويجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من مراقب الشركات الموافقة على تسجيل شركة مساهمة خاصة مؤلفة من شخص واحد أو أن يصبح عدد مساهميها شخصاً واحداً. وتعتبر الذمة المالية لشركة المساهمة الخاصة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها وتكون الشركة بأموالها وموجوداتها هي وحدها المسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات إلا بمقدار مساهمته في رأسمال الشركة.

6. **شركة مساهمة عامة:** يتكون رأسمال هذه الشركة من قيمة الأسهم والتي تطرح للاكتتاب العام ولا يسأل المساهمون عن التزامات الشركة المالية إلا بمقدار الأسهم التي اكتتبوا بها.

7. **جمعية تعاونية:** وهي عبارة عن جمعية تضم عدداً من الأشخاص المؤسسين والمنتسبين لها محددة الأغراض تسجل وترخص من خلال الأنظمة المتبعة في المؤسسة التعاونية، وعادة ما تكون هذه الجمعية ذات أهداف ربحية تعود بالنفع على أعضائها.

8. **فرع شركة أجنبية عامل:** وهي فرع لشركة مسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى جنسيتها غير أردنية، وتقسم من حيث طبيعة عملها إلى نوعين:-

1. شركة تعمل لمدة محدودة، وهي الشركة التي تحال عليها عطاءات لتنفيذ أعمالها في المملكة لمدة محدودة وينتهي تسجيلها بانتهاء تلك الأعمال ما لم تحصل على عقود جديدة وعندها يمتد تسجيلها لتنفيذ تلك الأعمال.

2. شركة تعمل بصفة دائمة في المملكة بترخيص من الجهات الرسمية المختصة.

9. **منشأة لا تهدف للربح:** وتتكون عادة من المنشآت التي تقدم خدمات للمجتمع يمكن أن تكون مختلفة أو مماثلة للخدمات المقدمة من المنشآت التي تهدف للربح ولكن بدون مقابل أو بسعر رمزي قريب من التكلفة، ومثال ذلك الجمعيات الخيرية والاجتماعية والأندية الرياضية والنقابات والاتحادات.

10. **القبضة:** شركة مساهمة مالية ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأسمال شركات أخرى تعمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة، على أن تبلغ هذه الحصص القدر الكافي من أجل السيطرة على الشركات التابعة عبر التحكم في مجالس إدارتها وتحديد توجهاتها الكبرى.

11. **أخرى:** المنشآت التي لا ينطبق عليها أي بند مما ذكر أعلاه، ومن ضمنها شركة المحاصة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولا تخضع لإجراءات الترخيص والتسجيل.

- **رأس المال المدفوع:** وهو عبارة عن إجمالي المبالغ الفعلية التي تم دفعها لمزاولة المنشأة عملها.
- **رأس المال المصرح به:** هو رأس المال المعلن والموافق عليه من قبل وزارة الصناعة والتجارة بالنسبة للمنشآت التي تهدف إلى الربح.
- **نسبة المساهمة في رأس المال المصرح به (المسجل):** وهي عبارة عن نسبة مساهمة مختلف الجهات الخاصة والحكومية والأجنبية وأي جهة أخرى في رأس المال المصرح به المسجل للمنشأة:-

1. الحكومة الأردنية: نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الحكومي في رأسمال المنشأة.
2. القطاع الخاص: نسبة مساهمة الأفراد أو الشركات المحلية (المقيمون/ المقيمة) في المملكة في رأسمال المنشأة.

3. الأجنب: نسبة مساهمة الأشخاص أو الشركات أو الحكومات غير المقيمين في المملكة في رأسمال المنشأة سواء كانوا عرباً أو أجنب.
4. هيئة دولية أو إقليمية: نسبة مساهمة الهيئات الدولية أو الإقليمية في رأسمال المنشأة.
5. أخرى (حدد): وهي نسبة مساهمة أي جهات أخرى، لم تذكر سابقاً في رأسمال المنشأة ويجب تحديد هذه الجهات، أو هو الجزء غير المكتتب به من رأس المال المصرح به والمسجل.

- **السيطرة على القرارات الهامة:** هي الجهة التي تسيطر على القرارات الهامة في المنشأة مثل تعيين المدير العام وتحديد السياسات العامة للمنشأة كسياسة تحديد الأسعار، والجهات التي تسيطر على القرارات إما أن تكون مجلس الإدارة في المنشأة، أو الحكومة الأردنية، أو جهة أجنبية أو أية جهات أخرى.
- **العاملون في المنشأة/ المشتغلون:** هم جميع الأفراد العاملين فعلاً في المنشأة ذكوراً أو إناثاً والذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر سواء كانوا من أصحاب المنشأة الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو العاملين من أفراد الأسرة دون أجر، أو المستخدمين بأجر سواء كان الأجر نقدياً أم عينياً وذلك خلال فترة الإسناد الزمني.

ويستثنى من أعداد العاملين في المنشأة الفئات التالية:-

1. المتدربون في المنشأة: وهم الأشخاص الذين تصادف تدريبهم في المنشأة في فترات الإسناد الزمني سواء كانوا من طلبة الجامعات والكليات أو طلاب مؤسسة التدريب المهني. أما إذا كانت المنشأة تخضع عاملاً للتدريب لأغراض التعيين (فترة التجربة) ففي هذه الحالة يعتبر الشخص عاملاً وليس متدرباً.
2. المرسلون في بعثات أو إجازات طويلة الأمد: وهم الأشخاص الذين أرسلتهم المنشأة في بعثة تدريبية أو إجازة تمتد لأكثر من عام.
3. المعارون: وهم الأشخاص الذين تمت إعارتهم إلى منشآت أخرى لمدة طويلة ولم يتقاضوا أجراً منذ عام أو أكثر من المنشأة.
4. العاملون في بيوتهم لحساب المنشأة: وهم الأشخاص الذين ينفذون أعمالاً معينة للمنشأة في بيوتهم.
5. العاملون بدوام جزئي في المنشأة: وهم الأشخاص الذين يعملون أقل من نصف الوقت الخاص بدوام المنشأة.

الجداول التفصيلية

Detailed Tables

ملاحظة هامة

الفروقات في أعداد المنشآت يعود إلى استثناء فروع الشركات التي لا تملك حسابات مستقلة والفروع الأجنبية غير العاملة (مكاتب إقليمية) في بعض الجداول.

Important Note:

Differences in the number of establishments are due to the branches that do not have independent accounts and the foreign regional offices in certain tables.